كان الماء قلتين او كان في الجرار عند وقوع النجاسة لم ينجس الا بتغير الطعم
او اللون او الريح فالقليل ينجس بملاقاة النجاسة المؤثرة لا بالورود من غير الملاقاة
فاذا زال التغير من الكثير بنفسه او بماء طهور بالمسك والزعفران والتراب فلا وان
كثر القليل بالماء المستعمل او النجس ولا تغير صار طهورا او بغير الماء فلا ولو وقع
في قلتين راكدتين تقريبا بالنجاسة جامدة وله يتغير جاز الاخذ من جوانبها دفعوا
صوة والمأخوذ وباطن الاناء طاهر والباقي فظاهر الاناء نجس فلو وقعت
في الاناء حال الاخذ بالكف الحكم ولو قطرت من المأخوذ في الباقي نجسه ولو زاد على
القلتين والحالة هذه اخذ كما شاء من حيث شاء ما لم يعد قلتين فان عاد فالتفصيل
وفي الصورة المقومة اعني المجاورة لو نقصت قلتان بنحو ثلج ولا تغير وفيها بحالة
جامدة فالتفصيل وفي الصور كلها اينوفع المشقة بتنجيتها بالاخذ ولو غمس ظرفا
واسع الرأس صلوا من الماء المتنجس في ماء يبلغ مع قلتين وصلت زمانا نازل
فيه التغير او يزول لو قدر طهورا ولو قدر ماء البئر ونجس بترك ليزداد او
ينقص او صب من الخارج ماء يكثر به وتزول التغير ان كان وان كثر ولم يتغير

Copyright © King Saud University

هذا بيان تاريخ الوقف محمد علي بن مصطفى سنة ١٢٩٦ عربية
١٢٩٥
فاصاب المتنجس شيئا آخر وجب غسله سبعا وولوغ في جامد التي الطهاب
وما حولها والباقي على طهارته ولو ولغ غير الكلب وشبهه في الماء ولم يكن فوه
نجسا لم ينجس ولو اكل الهرة فارة وولغ في طعام او ماء قليل قبل ان تغيب
غيبة محل التيمم فيها نجس فصل خليل الى بطرح العصير والى او الماء او
الخبز الحار وغيرها فيها حرام والى الحامل منها ما يجف كسبيل الى
تطهير المايعات اذا نجست ولو طرح في العصير بصلا او لحما وكتجاب المحموضة
بعد الاشتداد فان انقلب خلا فهي طهارته وجهان اوجههما وهو الاصح
عند صاحب التهذيب والثاني نعم وبه قطع الامام الحرمين في النهاية و
هو المفهوم من كلام الغزالي في البسيط قال القاضي حسين في الفتاوى فلو
صب الماء في العصير او عصير العنب وصب الماء فيه ليتخلل فانقلب
خلا حل قطعا وهذا يقطع بؤيد قطع الامام او هو هو ولو طرح العصير على
الخل وكان العصير غالبا يمنع الى عند الاشتداد وانقلب ففيه الخلاف ولو كان
الخل غالبا يمنع العصير عن الاشتداد فلا بأس وقاقا فلو فقلها من القلال الى